العلّة النحويّة عند السيوطي بحث أعدّ استكمالًا لمتطلبات لنيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها

حنان فاروق كريم البياتي

أ.م.د. محمد عبد الله عوض

جامعة الجنان/ كلية الآداب والعلوم الانسانية

البريد الإلكتروني: techmhamad120@gmail.com

رقم الهاتف: 961 3 117 198+

The syntax of Al-Suyuti
A research prepared to complete the requirements for obtaining a master's degree In the Arabic language and its literature

Hanan Farouk Karim Al-Bayati
Email: hanan.fa978@gmail.com
Phone number: 07701292762
Mohammed Abdullah Awad
Email: techmhamad120@gmail.com
Phone: +961 3 117 198

|

الملخص

تناول هذه البحث دراسة العلل النحوية في النحو العربي بشكل عام ، وعند السيوطي بشكل خاص، وهو يهدف إلى رصد العلل النحوية التي وظفها في مسائل النحو، سواء في مسالك الاحتجاج، أم في النقد والاعتراض، ومبينًا من خلالها آراء السيوطي في هذه المسائل.وقد تناولت في هذا البحث أنواع العلة باعتبار شيوعها، وعددها، وحكمها، وطبيعتها، وقد وضحت كيف أنّ الأحكام النحوية تعتمد اعتمادا مباشرا على العلة النحوية. كلمات مفتاحية: العلة، السيوطي، النحو، أدب، اللزوم.

Abstract

This research deals with the study of grammatical defects in Arabic grammar in general, and Al-Suyuti in particular.In this research, I dealt with the types of vowels in terms of their prevalence, number, ruling, and nature, and explained how grammatical judgments depend directly on the grammatical vowel. Keywords: vowel, al-Suyuti, grammar, literature, necessity.

المقدمة

الحمد لله الأول قبل الإنشاء والإحياء، والآخر بعد فناء الأشياء، العليم الذي لا ينسى مَن ذكره، والكريم الذي لا ينقص من شكره، حمدًا كثيرًا سرمدًا لا ينقطع أبدًا، ولا تحصي له الخلائق عددًا، والصلاة والسلام على أبي القاسم محمّد القائل أنا أفصح العرب، بيد أنّي من قريش، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وأصحابه الغرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.وبعد:فقد شرّف الله اللغة العربيّة بأن أنزل كتابه الكريم بها، فقال: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢ ﴾ [يوسف: ٢]، وجعلها لغة أهل الجنّة، وتكفّل بحفظها فقال: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩ ﴾ [الحجر: ٩].وكان من مظاهر حفظه لهذه اللغة أن سخّر أناسًا تهوي قلوبهم إلى دراسة العربيّة، والانكباب على العناية بها.وإنّه لمّا طرأ شيء من اللحن على هذه اللغة، راحوا يضعون القواعد صونًا للألسن من ذلك اللحن، فوضعوا علم النحو الذي هو بمثابة القانون الذي يحفظ لغة القرآن، حتى قال الإمام علي (رضي الله عنه): العلم ثلاثة: الفقه للأديان، والطبّ للأبدان، والنحو للسان .ويعتبر القياس من مصادر الأحكام الشرعيّة والنحويّة المتفق عليها عند جمهور العلماء، ومن أهمّ أركان القياس العلّة، بل هي أساس القياس، فهو يدور حولها والأحكام منوطة بها، لذلك حظيت العلّة عند النحاة والفقهاء بعناية فائقة، فقد توقّفوا عندها، وأفردوها بالبحث والدراسة والتحليل، ووضعوا في ذلك الكثير من المؤلفات الفقهيّة والنحويّة.

أنواع العلّة

قال أبو عبدالله الحسين بن موسى الدينوريّ الجليس في كتابه "ثمار الصناعة" اعتلالات النحويّين صنفان: علّة تطّرد من كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلّة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحّة أغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للاولى أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً، وهي واسعة الشُّعَب، إلا أنَّ مدار المشهورة منها على أربعةٍ وعشرين نوعًا[1]، وهي:

١- علّة سماع: هي علّة اعتمدها العلماء في جمع اللّغة، ورصد حقائقها، وتُعدُّ من أهمّ الأصول في تقْعيد اللّغة، وأوّل الأدلّة التي يُحْتَكَمُ إليها في إصدار الحكم. وقد اتّخذ اللغويّون والنحاة من السماع علّة لكثير من الظواهر والأحكام اللغويّة والنحويّة.

وبعد استقراء هذه العلّة، وجدت أنّ النّحاة قد استخدموا هذه العلّة في الأمور الآتية:

- قال أبو حيّان: إنّ علّة لزوم "ما" عند حذف "كان" بعد "إنّ المصدريّة" في قولنا "أمّا أنت منطلقًا انطلقت" مقصور على السماع، لأنّ ذلك خارج عن القياس.[2]
- قال ابن الحاجب: إنّ العلّة في وجوب إضمار الفعل في نحو: "سُقْيًا ورعيًا" هي علّة السماع.[3]
- وذكر أبو حيّان: أنّ علّة تعليق أفعال القلوب عن العمل بـ"لعلّ" هو المسموع من لسان العرب.[4]
- والعلّة في عدم تقدّم المنصوب على الناصب في المفعول معه هو السماع.[5]

٢- علّة تشبيه: وتسمّى علّة مشابهة، أو مضارعة، وهي كثيرة الدوران في كتب اللغة والنحو، وقد عرّفها السيوطيّ بقوله: "الشيء، إذا أَشْبَهَ الشيء أُعْطيَ حُكمًا من أحكامه على حَسْب قُوَّة الشِّبْه.[6]

وقد علَّل العلماء بها الظواهر النحويّة الآتية:

- من الظروف المبنيّة "حيثُ"، وعلّة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار، إذْ لا تُستعمل إلاّ مضافة إلى جملة، وسواء في ذلك الجملة الاسميّة والفعليّة.[7]

- من الظروف المبنيّة "عوضُ"، وهي للوقت المستقبل عمومًا كأبداً، وقد تَرِدُ للماضي وبُنيَ لشبهِهِ بالحرف في إيهامه، لأنّه يقع على كلّ ما تأخّر من الزمان، وبناؤه إمّا على الضمّ كقبلُ وبعدُ، أو على الفتح طلبًا للخفّة، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين.[8]

- اختلف في الوقف على "إذًا"، والصحيح أنّ نونها تبدل ألفًا تشبيهًا بتنوين المنصوب.[9]

- من الظروف المبنيّة (لدن)، وهي لأوّل غاية زمان أو مكان، وبُنيت لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحدًا، وامتناع الإخبار بها وعنها.[10]

- ألف الإلحاق لمّا أشبهت ألف التّأنيث من حيث إنّها زائدة، وأنّها لا تدخل عليها تاء التّأنيث كانت من أسباب منع الصرف".[11]

- "سراويل" لمّا أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف.[12]

- لا يجوز حذف اسم "ما" قياسًا على "ليس" وأخواتها. لا تقول: زيد ما منطلقًا. تريد: ما "هو" ولا خبرها كذلك. فإن كُفَّتْ بـ"إن" جاز تشبيهًا بـ"لا".[13]

- جميع ما في القرآن من الشرط بعد "إمّا" مؤكّد بالنون لمشابهة فعل الشرط، بدخول "ما" للتأكيد لفعل القسم من جهة أنّ "ما" كاللام في القسم.[14]

- "وكلُّ مضمر له البِنا يجب"، لشبهه بالحرف في المعنى.[15]

- ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجهٍ واحد، بخلاف منع الصرف، فلا بدّ من شبهه بالفعل من وجهين.[16]

٣- علّة الاستغناء: وهي من العلل التي ذكرها النّحاة كثيرًا، فعلّل بها سيبويه في مواضع متعدّدة من كتابه. وأفرد لها ابن جنّيّ بابًا في الاستغناء بالشيء عن الشيء[17]، وتسمّى علّة اكتفاء أو ترك.

والاستغناء باب واسع، فكثيرًا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ، كاستغنائهم بترك وتارك عن وذر وواذر.[18]

وقد ذكر النّحاة هذه العلّة في مسائل عديدة منها:

- العدد إن كان واحدًا أو اثنين لم يَحْتَجْ إلى تمييز، استغناء بالنص على المفرد والمثنّى، فيقال: رجل ورجلان، لأنّه أخصر وأجود، ولا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلٍ.[19]

- وتاء التّأنيث ساكنة تلي الفعل الماضي، دلالة على تأنيث فاعله، إذا كان لأنثى، ولا تلحق المضارع لاستغنائه بتاء المضارع، ولا الأمر لاستغنائه بالياء كـ"أبت هند الأذى".[20]

- يُستغنى عن "إمّا" بـ"أو" نحو: قام إما زيد أو عمرو، وعن الأولى بالثانية.[21]

- والذي يجمع بالألف والتّاء خمسة أنواع:

أحدها: ما فيه تاء تأنيث مطلقًا، سواء كان علمًا لمؤنث كفاطمة، أو مذكّر كطلحة، أو اسم جنس كتَمْرة، أو صفة كنسَّابة. بدلت تاؤه في الوقف هاء أم لا؛ كبنت أو أختٍ. ويستثنى من ذلك: شاة، وشفة، وأَمَة، فلا تجمع بالألف والتّاء على الأصحّ، ولو سمّى بها، استغناء بتكسيرها على: شياه، وشِفاه، وإماء.[22]

- وما كان على "فَعِل" فمستقبله على "يفعَل" إلاّ "فَضِل الشيء يَفْضُلِ"، فإنّه لما كان الأجود "فَضَل" استغنوا بمستقبله عن مستقبل "فَضِل" وفي لغة: نَعِم ينعمُ ليس في السالم غيرها".[23]

- وقد عقد السيوطيّ بابًا عن الاستغناء في كتابه "الأشباه والنظائر"، قال فيه: "هو باب واسع، فكثيرًا ما استغنت العربُ عن لفظٍ من ذلك: استغناؤهم عن تثنية "سواء" بتثنية "سيّ"، فقالوا: "سيّان"، ولم يقولوا: سواءان.[24]

- ومن ذلك: استغناؤهم بـ"ترك" عن "وذر"، و"وَدَع" وبـ"لَمْحة" عن "ملْحمة"، وعليها كُسِّرت "ملامح" و"بشِبْهٍ عن مَشْبَهٍ".[25]

- وكذلك استغنوا بقِسِيّ عن قُوُوسٍ فلم يأت إلاّ مقلوبًا...[26]

– ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلّة عن جمع الكثرة نحو قولهم: أرْجُل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة. وكذلك "آذان" جمع أُذُن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة.[27]

ومن ذلك: استغناؤهم بواحد عن أثن، وباثنين عن واحدَيْن، وبستة عن ثلاثتين، وبعشرة عن خمستين، وبعشرين عن عشرتين، وما جرى هذا المجرى.[28]

– وبقولهم: في جمع صبيّ وغلام: صِبْية وغِلْمَة عن أصبية وأغْلِمة.[29]

– وبقولهم: حُكَّام، وحُفَّاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم وحفيظ.[30]

– وذكر أنّ الاستغناء في الجموع أكثر من أن يحصى.[31]

– ويغني عن القسم "لا جرم".. فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى "حقًا". وأصلها بمعنى: "لا بُدّ".[32]

٤– علّة استثقال: وهي أن يستثقلوا عبارةً، أو كلمةً، أو حرفًا، أو حركةً، كاستثقال الواو في "يعد" لوقوعها بعد الياء والكسرة.[33]

فالعرب كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ ما لم يكن هناك إخلال بالكلام، ومن أمثلة هذه العلّة:

– ما تقدّر فيه حركة فقط، وهي الضمّة: "وذلك المضارع الذي آخره واو أو ياء لثقلها عليهما، ولهذا ظهرت الفتحة لخفّتها عليهما".[34]

– في أبنية الاسم :" "سقط فُعِل" بضمّ أوّله وكسر ثانيه، و"فِعُل" بكسر أوّله وضمّ ثانيه "استثقالاً" لاجتماع ثقلين، إذ الضمّة أثقل الحركات لتحرّك الشفتين لها، وتليها الكسرة لتحرّك الشفة لها بخلاف الفتحة إذ لا تحرّك معها.[35]

– في أبنية الاسم عن المجرّد الرباعي: "مقتضى القسمة العقليّة أن يكون ثمانية وأربعين، بضرب اثني عشر في أربعة، وهي أحوال اللاّم الأولى، لكن لم يأتِ منها إلاّ ما يذكر، إمّا للاحتراز عن التقاء الساكنين، أو لدفع الثقل، أو توالي أربع حركات.[36]

– في أبنية الفعل: "لم يَرِد يائيُّ العين" لاستثقال الضمّة على الياء نحو: طابَ يطيبُ، بخلاف الواو، قالوا: طال، أصله طَوَلَ (إلا هيؤ) الشيء بمعنى: حَسُنت هيئتُهُ، فإنّه جاء مضمومًا، وهو يائيُّ العين شذوذًا".[37]

– قلب الألف في المضارع، والأصل: يُقْوَل، ويُبْيَع، ويُنْقَود، ويُخْتَير نقلت حركة الواو والياء من العين استثقالاً، ثمّ قلبا ألفًا، لتحرّكها في الأصل، وانفتاح ما قبلهما.[38]

– "ومن المطّرد حذف الواو من مضارع ثلاثيّ،فاؤه واو استثقالاً لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كـ"يَعِد"،أو مقدّرة كـ"يقع، ويسع"".[39]

– في باب الوقف شرط الساكن أن يكون صحيحًا، فإن كان حرف علّة كـ"دار" و"عون" و"بين" لم يجز النقل إليه، لاستثقال الحركة على حرف العلّة.[40]

– إنّما قدّرت الضمّة في: جاء القاضي، وزيد يرمي، ويغزو، والكسرة في: مررت بالقاضي لثقلها في أنفسها، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال، وهم يستثقلون اجتماع الأمثال".[41]

– لم تدخل اللام في خبر "إنّ" إذا كان منفيًّا، لأنّ غالب حروف النفي أوّلها لام كـ"لا، ولم، ولمّا، ولن"، فسيتثقل اجتماع اللاّمَيْن.[42]

٥– علّة فرق : "وهي علّة تتّصل بقصد الإبانة، إذ يُعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان، توخّيًا لدقّة الدلالة".[43]

ويلجأ إليها للتفرقة بين أمرين لو لم يفرّقوا بينهما لأوقع ذلك في الالتباس. ومن أمثلتها:

– علّة فتح لام المستغاث الفرق بينه، وبين المستغاث من أجله،وأجريَ المتعجّب منه مجراه؛ لمشاركته في المعنى، لأنّ سببهما أمر عظيم عند المنادي.[44]

– "مِنْ": مبنيّة على السكون، مكسورة الأوّل، قال ابن درستويه: وكان حقّه الفتح، لكن قصد الفرق بينها وبين "مَنْ" الاسميّة.[45]

– "حتّى": "ويُعاد الجارّ معها" إذا عطفت على مجرور، فرقًا بينها وبين الجارة نحو: مررتُ بالقوم حتّى بزيد.[46]

– في باب العدد: "والنكتة في إثبات التّاء في المذكّر، أنّ العدد كلّه مؤنّث، وأصل المؤنّث أن يكون بعلامة التّأنيث، وتركت من المؤنّث لقصد الفرق ولم يعكس؛ لأنّ المذكّر أصل، وأسبق، فكان بالعلامة أحقّ، ولأنّه أخفّ وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث".[47]

– الأكثر في التّاء أن يجاء بها للفرق بين صفة المذكّر وصفة المؤنّث مسلم ومسلمة،وقلّ مجيئها في الاسم كـ: امرئ، وامرأة، ورجل ورجلة.[48]

– من أقسام التنوين، "تذكير يلحق بعض المبنيّ، كأسماء الأفعال والأصوات (فرقًا بين المعرفة والنكرة)، نحو: صهٍ، وسيبويهِ آخر.[49]

–لم تأتِ تثنية تشبه الجمع إلاّ في ثلاثة أسماء، وإنّما يفرّق بينهما بكسرةٍ وضمّة وهي الصّنْو، والقِنْو، والرَّئد: المثل، التثنية: صِنْوانِ، وقِنْوانِ، ورِئْدانِ، والجمع: صِنْوانٌ....[50]

– "ما" الاستفهاميّة المجرورة: "حقها أن تُحذف ألفها فرقًا بينها وبين الموصولة، هذا هو الكثير.." .[51]

٦– علّة توكيد: وهي علّة تقوم على تأكيد المعنى في نفس السامع، أو القارئ، وهي من العلل التي ذكرها الدينوريّ الجليس في كتابه "ثمار الصناعة"، وشرحها ابن مكتوم في "تذكرته"، وعلّل لها بإدخال نون التوكيد على فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.[52]

٧– علّة عوض أو تعويض: وهي من العلل التي ذكرها الجليس النحويّ في ثمار الصناعة، وشرحها التاج بن مكتوم، ومثّل لها كتعويضهم الميم في "اللهمّ" من حروف النداء[53]. وتقوم هذه العلّة على افتراض زيادة حرف من آخر محذوف أو مقدّر[54]. ومن أمثلتها:

– "وإنْ يُنوّن" "إذ" ويكسر ذالها لالتقاء الساكنين (يُحتمل) أي جوز (إفراد "إذ") عن الإضافة، ويجعل التنوين عوضًا عمّا يُضاف إليه نحو: "وأنتم حينئذٍ تنظرون".[55]

– ويقول عن تاء التّأنيث: وتكون عوضًا من فاء كـ"عدة" أو عين كـ"إقامة، أم لام كـ"لغة"، مدة كـ"تزكية" وغير ذلك.[56]

– وقد عقد السيوطيّ للتعويض مكانًا خاصًا في كتابه "الأشباه والنظائر" ذكر أنّ منه:

– ما لحقته ياء المدّ عوضًا من حرف زائد منه، نحو قولهم في تكسير مُدحرج، دُحَيرج، ودحاريج فالياء عِوض من ميمه.[57]

– كذلك ما لحق بالرباعيّ من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة، كأنّها عوضٌ من ألف حيقال، وبيطار، وجهوار.[58]

– ومن ذلك: تشديد الميم في الفمّ في بعض اللغات عوضًا من لامه المحذوفة؛ فإنّ أصله فَمَيٌ أو فَمَوٌ. وتشديد "أب" و"أخ" عوضًا من لاميهما، فإنّ أصلهما: أبوٌ وأخوٌ. وتشديد ميم "دم" عوضًا من لامه المحذوفة، فإنّ أصله: دَمَيٌ.[59]

– وقد بيّن السيوطيّ العلاقة بين التعويض والبدل وذكر أنّ العوض والمعوّض منه لا يجتمعان فقولهم: "اللهم" الميم فيه عوض من حرف النداء، ولذلك لا يجمع بينهما.[60]

٨– علّة نظير: إنّ العربيّة تَحْتكم إلى النظير في إصدار أحكامها، فإذا صار الكلام إلى ما لا نظير له فيها عدلَ عنه، وقد علَّلَ أوائل النّحاة بعلّة النظير كسيبويه، وابن الورّاق[61]. ومن أمثلتها:

– في باب "عطف البيان": ولا يكون مضمرًا وفاقًا ولا تابعًا لمضمر على الصحيح؛ لأنّه في الجوامد، نظير النعت في المشتقّ.[62]

– نظير "لا" في اختصاصها بالنكرة رُبّ و"كمْ"؛ لأنّ "ربّ" للتقليل، و"كم" للتكثير، وهذه معانٍ للإبهام أولى بها".[63]

– نظير "ما" في كفّها "إنّ" وأخواتها عن العمل، اللام في: "لا أنا لزيد"، ولا غلامي لعمرٍو...[64]

ندر تركيب النكرة مع "لا" الزائدة تشبيهًا بـ"لا" النافية.. وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرّد اللفظ. وهو نظير تشبيه "ما" الموصولة بـ"ما" النافية في زيادة "أنْ" بعدها.[65]

٩– علّة حمل على معنى: وتسمّة علّة الحمل على اللفظ، أو المعنى، أو مراعاة اللفظ، أو المعنى، وهي من العلل التي تختصّ بمراعاة اللفظ، أو مراعاة المعنى في إصدار الأحكام النحويّة وتعليلها، وهي من العلل التي اعتلّ بها النّحاة في مواضع كثيرة، إذ خصّ ابن فارس بابًا للحمل على المعنى قال: هذا بابٌ يترك حكم ظاهر لفظه، لأنّه محمولٌ على معناه" .[66]

– ويذكر السيوطيّ أنّ باب الحمل على المعنى "قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثورًا، أو منظومًا كتأنيث المذكّر، وتذكير المؤنّث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأوّل ، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك".[67]

– يقول عن الفعل، قطع: "هكذا رُوي متعدّيًا حملاً على المعنى؛ لأنّه بمعنى: كسرتهما وحطّمتهما، والمعروف: قطعت به، أو منه.[68]

– والطست مؤنّث ولكنّه غير حقيقيّ، فيجوز تذكير صفته حملاً على معنى الإناء".[69]

وحكى الأصمعيّ عن أبي عمرو: أنّه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: "فلان لَغُوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها"؟ فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟ قلت: فما اللغوب؟ قال: الأحمق.[70]

ويذكر أنّ من باب الواحد والجماعة قولهم: "هو أحسن الصبيان وأجملُه" أفرد الضمير؛ لأنّ هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك: "هو أحسن فتًى في الناس".[71]

– وقولهم: "اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يُثَبْ عليه"؛ لأنّه بمعنى: ليتّقِ الله امرؤ، وليَفْعل خيرًا.[72]

١١- علّة مشاكلة: وتسمّى علّة مناسبة أو موافقة أو مؤاخاة ومن أمثلتها:

- لا يعود على جمع المذكّر السالم ضمير إلاّ الواو، نحو: الزيدون خرجوا، ولا يجوز أن يعود عليه التّاء على التأويل بجماعة... وقد تأتي النون موضع الواو للمشاكلة لحديث: اللهمّ ربّ السموات وما أظللن، وربّ الأرضين وما أقللن، وربّ الشياطين وما أضللن"، والأصل: وما أضلوا، وإنّما عدل عنه لمشاكلة أظْلَلْن، وأقْلَلْن".[73]

- إذا كان الشرط والجزاء فعلَيْن، فالأحسن أن يكونا مضارعين؛ لظهور تأثير العمل فيهما. ثمّ أن يكونا ماضيين للمشاكلة في عدم التأثّر، نحو: "إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم".[74]

- "منْ": وهي كـ"ما" في استوائها في المذكّر والمفرد وغيرهما، والغالب استعمالها في العالَم عكس "ما" ونكتته: "ما" أكثر وقوعًا في الكلام منها، وما لا يعقل أكثر ممّن يعقل، فأعطوا ما كثرت مواضعه الكثير، وما قلّت مواضعه للقليل للمشاكلة.[75]

- "لام الطلب" يجوز تسكينها رجوعًا إلى الأصل في المبنيّ، ومشاكلة عملها "تِلْوَ، واو، وفاء، وثمّ".[76]

١٢- علّة معادلة أو اعتدال: وهي من العلل التي وردت في كتاب "ثمار الصّناعة"، للجليس النحويّ، وقد وضّحها وشرحها التاج ابن مكتوم، ومثّل لها بـ"جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثمّ عادلوا بينها فحملوا النّصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم"[77]، وقد علّل بها النّحاة كثيرًا، ومن أمثلتها:

- إنّ أثقل الحركات الضمّة ثمّ الكسرة ثمّ الفتحة، ويتفرّع على ذلك فروع منها: اختصاص نون التثنية بالكسر، ونون الجمع بالفتح، لثقل الجمع، فأعطي الأخفّ، وأعطيت التثنية – لخفتها – الكسر، ليتعادلا.[78]

- ضمُّ حرف المضارعة في الرباعيّ ووجّه ذلك بأنّ الثلاثيّ كثير في كلامهم، وما زاد على الرباعيّ ثقيل، فاختاروا الفتح لخفّته للكثير والثقيل، والضمّ للقليل ليتعادلا .[79]

- وقد عقد السيوطيّ له بابًا في كتابه "الأشباه والنظائر" ومن ذلك:

- إنّما رُفع الفاعل ونُصب المفعول لقلّة الفاعل، لكونه لا يكون إلاّ لفظًا واحدًا، وكثرة المفعول لكونه متعدّدًا، والرفع أثقل من النصب، فأعطيَ الثقيل للواحد، والنصب للمتعدّد ليتعادلا.[80]

- إنّما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع؛ لأنّ التثنية أخفّ من الجمع، والكسرة أثقل من الفتحة، فخُصّ الأخفّ بالأثقل، والأثقل بالأخفّ للتعادل.[81]

- إنّ التّاء إنما لحقت عدد المذكّر، وسقطت من عدد المؤنّث، لأنّ المؤنّث ثقيل، فناسبه، حذفها للتخفيف، والمذكّر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا. [82]

- إنّما خُصّ الضمّ بمضارع الرباعيّ، والفتح بمضارع الثلاثيّ؛ لأنّ الرباعيّ أقلّ، والضمّ أثقل، فجعل الأثقل للأقلّ، والأخفّ للأكثر طلبًا للتعادل.[83]

- إنّما زيد في التصغير الياءُ دون غيرها من الحروف؛ لأنّ الدليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المد؛ لخفّتها، وكثرة زيادتها في الكلم، فنكَبُوا عن الواو، لثقلها، وعن الألف؛ لأنّ التكسير قد استبدّ بها في نحو مساجد، ودراهم، فتعيّنت الياء.

وخصّ الجمع بالألف؛ لأنّها أخفّ من الياء، والجمع أثقل من المصغّر فتعادلا.[84]

- إنّما اختصّت تاء التّأنيث الساكنة بالفعل، والمتحرّكة بالاسم، لثقل الفعل وخفّة الاسم، والسكون أخفّ من الحركة، فأعطي الأخفّ للأثقل، والأثقل للأخفّ تعادلا.[85]

١٣- علّة مجاورة: وقد لخّص السيوطيّ كلام ابن جنّيّ وابن هشام، فذكر أنّ: الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم: "هذا حجْرُ ضبّ خربٍ" بالجرّ.[86]

- والذي عليه المحقّقون أنّ "خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادرً"، ولا يكون في النسق، لأنّ العاطف يمنع التجاور.[87]

- أجازوا نقل حركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف: هذا بَكُرْ، ومررت بِبَكِرْ[88]، للمجاورة

- وذكر السيوطيّ أنّ البصريّين اختاروا في باب التنازع "إعمال الثاني؛ لأنّه أقرب إلى المعمول، فروعيَ فيه جانب القُرب، وحُرْمة المجاورة".[89]

– والدليل على مراعاة القرب والمجاورة: "قولهم: خشَّنْتُ[90] بِصدْرِهِ وصدْرِ زيد، فأجازوا في المعطوف وجهين: أجودهما الخفض، فاختاروا الخفض هنا حملاً على الباء، وإن كانت زائدة في حكم الساقط، للقرب والمجاورة، فكان إعمال الثاني في ما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة. والمعنى فيهما واحد".[91]

– وذكر السيوطيّ أنّ المجاورة توجب كثيرًا من أحكام الأوّل للثاني، والثاني للأوّل: "ألا ترى إلى قولهم: الشمس طلعت.. أنّه لا يجوز فيه حذف التّاء لما جاورت الضمير الفعل، وكذلك: قامت هند لا يجوز فيه حذف التّاء، فلو فصلت بينهما جاز حذفها، وما كان ذلك إلاّ لأجل المجاورة".[92]

– وقال في موضع آخر: "قد أجرت العرب كثيرًا من أحكام المجاورة على المجاور له حتّى في أشياء يخالف فيها الثاني الأوّل في المعنى، كقولهم: "جُحْرِ ضبٍّ خربٍ"، وكقولهم: "إنّي لآتية بالغدايا والعشايا".[93]

الخاتمة

تبيّن من خلال هذه الدراسة أنّ العلّة النحويّة اجتهادٌ شخصيّ كانت مصدر اختلاف، فقد أدّت إلى اختلاف الأحكام في المسألة الواحدة، ممّات وَلَّد اضطرابًا لدى دارس العربيّة، ونظرًا إلى تضارب آراء النّحاة في التعليل، وكثرة مذاهبهم في تعليل الظاهرة اللغويّة الواحدة، ضُربَ المثل بضعف حجّة النحويّ، حيث قال الشاعر (من السريع):

مرّتْ بنا هيفاءُ مقدودةٌ تركيّةٌ تُنْمَى لِتركِيّ
ترنو بطرفٍ فاترٍ أضعفَ من حُجّةِ نَحْوِيّ

ممّا تقدَّم، يمكن القول: إنّ استخراج العلل أدى إلى خلافٍ كبيرٍ بين العلماء، انعكس هذا الخلاف على حجْم النحو وَرَمَ بعد شحم، وظنًّا بعد يقين، ولعلّ كتاب الإنصاف لابن الأنباريّ خيرُ شاهدٍ على تلك الآراء المتشعبة.

هوامش ومصادر البحث

[1] – الاقتراح في علم أصول النحو، الإمام جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٣، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.ص ٧١.

[2] – منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، أبو حيان النحوي الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر، المطبعة الأميركيّة، لا ط، ١٩٤٧م.، ص ٦٠.

[3] – الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحويّ، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.١/٢٢٧.

[4] – منهج السالك، أبو حيّان، ص ٩٤.

[5] – أسرار العربيّة، الإمام أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ، تحقيق: بركات يوسف هَبّود، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.، ص ١٤٦.

[6] – الأشباه والنظائر في النحو، الإمام جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.١/٢١٧.

[7] – المطالع السعيدة، الإمام جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعيّة للطباعة والنشر، الإسكندريّة، ص ٣٢٨.

[8] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.٢/١٥٧.

[9] – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ٣/٣٦١.

[10] – همع الهوامع، السيوطيّ ٢/١٦٠.

[11] – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ٢/١٨١.

[12] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[13] – همع الهوامع، السيوطيّ ١/٣٩٤.

[14] – الإتقان في علوم القرآن، الإمام جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: سعد المنذرة، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.٢/٥١٤.

[15] – شرح السيوطي على ألفيّة ابن مالك المسمى "البهجة المرضيّة"، تحقيق: علي سعد الشينوي، منشورات كلية الدعوة الإسلاميّة، طرابلس، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.، ص ٦٢.

[16] – شرح الألفيّة، السيوطي، ص ٤٤.

[17] –الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٤، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.١/٢٦٧.

[18] – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ١/٥٠.

[19] – المطالع السعيدة، السيوطيّ، ص ٣٦٨.

[20] – شرح الألفيّة، السيوطيّ، ص ١٥٠.

[21] – المرجع نفسه، ص ٢٦٨.

[22] – همع الهوامع، السيوطيّ ١/٧٩.

[23] – المزهر في علوم اللّغة وآدابها، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى وآخرين، مكتبة التراث، القاهرة، ط٣، د.ت ٢/٩٦.

[24] – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ١/١٢٢.

[25] – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ١/١٢٣.

[26] – المرجع نفسه، ١/١٢٤.

[27] – الأشباه والنظائر، السيوطيّ، ١/١٢٤.

[28] – المرجع نفسه، ١/١٢٦.

[29] – الأشباه والنظائر، ١/١٢٩.

[30] – المرجع نفسه.

[31] – المرجع نفسه.

[32] – همع الهوامع، السيوطيّ ٢/٤٠٨.

[33] – من قضايا النحو واللغة، د. إميل بديع يعقوب، الدار العربيّة للموسوعات، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.، ص ٩٢.

[34] – المطالع السعيدة، السيوطيّ ١/١٢٤.

[35] – همع الهوامع، السيوطيّ ٣/٢٥٧.

[36] – المرجع نفسه ٣/٢٥٧.

[37] – المرجع نفسه ٣/٢٦٥.

[38] – المرجع نفسه ٣/٢٧٧.

[39] – المرجع نفسه ٣/٤٢١.

[40] – همع الهوامع، السيوطيّ ٣/٣٩٥.

[41] – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ١/٤٦.

[42] – المرجع السابق ١/٤٥.

[43] – علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، تحقيق: محمود محمد نصّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٣، ص ٨٤.

[44] – شرح الألفيّة، السيوطيّ، ص ٢٨٣.

[45] – همع الهوامع، السيوطيّ ٣/٣٧٦.

[46] – المرجع نفسه ٣/١٨٢.

[47] – همع الهوامع، السيوطيّ ٣/٢١٨.

[48] – شرح الألفيّة، السيوطيّ، ص ٣٢٩.

[49] – همع الهوامع، السيوطيّ ٢/٥١٧.

[50] – المزهر، السيوطيّ ٢/٨٨.

[51] – عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبويّ، الإمام جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤م، ١/١٣٠.

[52] – الاقتراح، السيوطيّ، ص ٧٢.

[53] – الاقتراح، السيوطيّ، ص ٧١.

54 – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ١٠٨/١.

55 – شرح الألفيّة، السيوطيّ، ص ٢١٧.

56 – همع الهوامع، السيوطيّ ٢٩١/٣.

57 – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ٢٥٧/١.

58 – المرجع نفسه ٢٨٩/١.

59 – المرجع نفسه ٢٩٢/١، ٢٩٤، ٢٩٥.

60 – الإتقان، السيوطيّ ٤٤٥/٢.

61 – علل النحو، الورّاق، ص ٨٨.

62 – همع الهوامع، السيوطيّ ١٣٣/٣.

63 – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ١٣٢/٣.

64 – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ١٣٢/٣.

65 – الإتقان، السيوطيّ ٤٥٣/٢.

66 – الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، ص ٢٥٣..

67 – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ١٠٢/٢.

68 – عقود الزبرجد، السيوطيّ ٥٣/٣.

69 – المرجع نفسه ٨٣/١.

70 – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ١٠٤/٢.

71 – المرجع نفسه ١٠٦/٢.

72 – المرجع نفسه ١١٣/٢.

73 – همع الهوامع، السيوطيّ ٩٨/١.

74 – همع الهوامع، السيوطيّ ٤٥٤/٢.

75 – المرجع نفسه ٥١٩/٢.

76 – همع الهوامع، السيوطيّ ٤٤٣/٢.

77 – الاقتراح، السيوطيّ، ص ٧٢.

78 – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ٤٥/٢.

79 – همع الهوامع، السيوطيّ ٢٧٣/٣.

80 – الأشباه والنظائر ٢٥٣/١ – ٢٥٤.

81 – المرجع نفسه ٢٥٤/١.

82 – المرجع نفسه ٢٥٥/١.

83 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

84 – المرجع نفسه ٢٥٥/١.

85 – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ٢٦٤/١.

86 – همع الهوامع، السيوطيّ ٣٨٢/٣.

87 – المرجع نفسه ١١/٢.

88 – المرجع نفسه ١٣/٢.

89 – المرجع نفسه ١٦/٢.

90 – خشنت، أوْغَرَ.

91 – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ١٦/٢.

92 – الأشباه والنظائر، السيوطيّ ١٧/٢.

93 – همع الهوامع، السيوطيّ ٣٨٢/٣.